

ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

Combating Corruption as a way to enhance governance in Public Administration

سارة دباغي (*)

Abstract:

This study explores the adequate policies and measures to tackle the challenges facing governance in public administration, including corruption that is a serious phenomenon lagging economic development in societies and a destabilizing factor for states. In order to combat corruption and mitigate its effects, states are required to be founded on dynamic institutions, the rule of law, political legitimacy, and separation of powers. These principles enable states to provide public goods to its citizens in an efficient way. Moreover, anti-corruption measures have two main dimensions, preventive and coercive. The former includes the participation of monitoring agencies along with civil society's organizations to prevent the occurrence of corrupt behaviors in public offices. The latter, on the other hand, refers to the punishment of public officials who engage in any form of corruption. Indeed, there is no specific policy able to

الملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في سبل و استراتيجيات مواجهة التحديات التي تعيق تكريس الحوكمة في الإدارة العامة و الذي يعدّ الفساد من أهمّها، فهو آفة خطيرة تهدّد استقرار الدّول بنهب خيراتها و مواردها و يعرقل التنمية بها، و لتتمكن الدّول من مجابهة هذه الظاهرة عليها أن تقوم على أسس متينة من ديناميكية مؤسسية و مبادئ دولة القانون، أي دولة المؤسسات التي تتمتع السلطة السياسية فيها بالشرعية و مشروعية والفصل بين سلطاتها واستقلاليتها، أين تعمل كل منها على توفير الخدمات للمواطنين بكل شفافية ومسؤولية، و تكون هذه المكافحة ضمن مدخلين أساسيين وقائي و الذي يتم باشتراك الجمعيات و المجتمع المدني إلى جانب الأجهزة الرقابية ليقوم بدوره في التوعية والمساءلة، ومدخل عقابي بمحاسبة و معاقبة المفسدين لردعهم، كما يمكن للسلطات هنا أن تعتمد أو تتبنى العديد من الاستراتيجيات المتكاملة (إصلاحات سياسية، إدارية مالية، جبائية) يشارك فيها مختلف الفواعل

(*) - أستاذة محاضرة "ب" كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3- البريد الإلكتروني :

debbaghi.sara@gmail.com

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

reduce corruption in a society. Thus, states need to embrace complementary measures, including political, fiscal, and administrative reforms and ensure the participation of the different official and civil actors in the process to reach a situation where corruption is limited and governance is embedded in public administration.
Keywords: Corruption; governance; integrity system; Legal Culture; dynamic institutions.

الرسمية و المدنية بتحمل مسؤولياتهم و أدوارهم، و هذا ما سوف يمكّن من بناء نظام للنزاهة يوقف جماع الفساد ويؤدي إلى إرساء دعائم الحوكمة في الإدارة العامة من خلال فواعلها الأساسية مع ترقية الممارسة الرشيدة بها تحقيقا للتنمية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الحوكمة، الديناميكية المؤسسية، الثقافة القانونية، نظام نزاهة وطني.

مقدمة:

حوكمة الإدارة العامة الطريق لتحقيق أهداف التنمية

يعدّ الفساد من أخطر الظواهر التي تهدّد كيان الدّول و تنخر خيراته و تنهك موارده مما يعرقل تنميتها و تطوّرها، و تعدّ الجزائر من بين الدّول التي تعرف هذه الظاهرة فرغم ما تما صياغته من قوانين و انشاء هيئات في سبيل مكافحته، إلا أنّ النتائج المسجّلة لا تعكس ذلك حيث احتلت الجزائر المركز 100/175 طيلة السنوات 2012-2013، بمجموع 36-36-34 نقطة على التوالي في ما يخص

مؤشّر مدركات الفساد و الرّشوة، و هو المؤشّر الدّال على مدى محاربة الدّول للفساد، و هذا ما جعل مؤشّر مكافحة الفساد يسجّل قيما متدنّية إذ سجّل (-0.54) و (-0.61) ما بين 2012-2014 م، و يرجع هذا لغياب الإرادة السياسية الحقيقية في مكافحته و هذا ما تكرّس بعدم تطبيق القوانين و لا تفعيل الهيئات و لا محاسبة الفاسدين، و لهذا نسعى من خلال هذه الدّراسة البحث في مختلف السبل و الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لرفع مستوى مكافحة هذه الظاهرة للحد من انتشارها و القضاء عليها مستقبلا، لأنّ هذا يعدّ ركيزة أساسية من ركائز إرساء الحوكمة في الإدارة العامة، و التي تقوم على مجموعة من القواعد و الضوابط و الآليات التي تحكم إدارة موارد الدّولة البشرية و الاقتصادية و المالية بكل كفاءة و فعالية تحقيقا للتنمية المستدامة.

ومن هنا جاءت اشكاليتنا كالتالي:

فيما تكمن أهم الآليات والاستراتيجيات الواجب اتباعها لمكافحة الفساد تطبيقا للحوكمة في الإدارة العامة؟

ويمكننا صياغة أو ادراج التساؤلات التالية:

- ماذا نعني بالفساد وما أهم آثاره؟
- ما هي الأسس والمداخل التي على الدول تبنيها لمجابهة هذه الظاهرة الخطيرة؟
- فيما تتمثل أهم المسؤوليات والأدوار التي تقع على عاتق المؤسسات المدنية لمكافحة الفساد تحقيقا للحوكمة في الإدارة العامة؟
- وعلى ضوء عناصر الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- كلما اعتمدت الدول على استراتيجيات فعّالة ومتكاملة لمحاربة الفساد وابتعدت عن سياسة اللاعقاب تمكنت من مواجهة هذه الآفة واتّجهت نحو بناء نظام وطني نزيه وعادل.
- إنّ اتسام إدارة الموارد المالية بالشفافية والمساءلة (التدقيق المالي والمحاسبي) يؤدي إلى محاربة ظاهرة الفساد ويحقّق الممارسة الرشيدة.
- كلما تمت تنشئة الفرد على ثقافة قانونية قوامها العلم بالقوانين واحترامها كلما كان فردا واعيا ومسؤولا.

عرف مفهوم الفساد عدّة تعاريف ومنها تعريف البنك الدولي الذي يرى أنّه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث عادة عندما يقوم موظّف بقبول أو طلب أو ابتزاز ورشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلّب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين. كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"¹، و بطريقة أخرى هو "سوء استخدام السلطة الممنوحة لمصلحة خاصة، كما يمثل عدم الالتزام بمبدأ عدم تدخّل علاقة شخصية أو عائلية في اتخاذ

¹ - محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد و معاييرهِ في اسماعيل الشطي و آخرون: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

القرارات الاقتصادية، سواء من قبل وكلاء اقتصاديين خاصين أو مسؤولين حكوميين، وعند اختراق هذا المبدأ و اعتماد العلاقات مثل محاباة الأقارب أو تضارب المصالح يجسّد الفساد، لذلك يعدّ هذا المبدأ أساسيا للعمل الكفء لأي منظمة¹.

من الضروري محاربة هذه الظاهرة الهدّامة و مجابهتها لما لها من آثار وخيمة في جميع المجالات و على جميع الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية)** و التي نجد منها:

1. الفساد يضعف النمو الاقتصادي ويقلّل من الاستثمار.
2. يساهم في تردي المنظومة التعليمية.
3. يشوّه و يؤثّر على النفقات الحكومية و يؤدي إلى زيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسائر والنقص في العوائد².
4. كما يزيد الفساد من هجرة الأدمغة وهذا كنتيجة لتولي غير المؤهلين للمناصب، وهذا بسبب ما يتبعونه من آليات فساد من محاباة ومحسوبية وقرابة، وهذا ما يؤدي إلى تهميش هذه الكفاءات والقدرات ذات التأهيل العلمي والتقني من المشاركة في بناء البلاد.
5. زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم امكانية تسديد الديون المتزايدة وهذا راجع لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية.
6. اختلال النظام العام في البلاد كما قد يؤدي استئثار الفساد إلى امكانية الخرق الخارجي للسيادة.
7. ويتسبب في تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع و بالتالي اضعاف الاستقرار السياسي.

¹ - بوب جيريبي، ترجمة باسم سكجها: مواجهة الفساد.....عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

^{**} للمزيد من التفاصيل حول عوامل و آثار الفساد ذي الأبعاد المختلفة يمكن مراجعة: اسماعيل الشطي و آخرون: الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 209-380.

⁽²⁾ - بلقاسم زايري: تحسين ادارة الحكم و محاربة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، بيروت، 2008، ص 61.

8. كما أنّ التوزيع غير العادل للثروات يؤدي إلى انتشار واسع للفقر والمجاعة، وتردي سائر الأحوال المعيشية والاجتماعية.

و نتيجة لهذه الآثار و المخلفات الخطيرة و واسعة الضرر التي يسببها الفساد، على الدول و من بينها الجزائر أن تسعى جاهدة لاجتثاث هذه الآفة، و من الأسس الضرورية لذلك نجد: الديناميكية المؤسسية و ترسيخ مبادئ دولة القانون¹.

(1) الديناميكية المؤسسية:

إنّ بناء دولة المؤسسات "State building" ووضع اللبنة الأساسية "Building-blocks" يسمح ببناء دولة فعّالة تقوم على شرعية السلطة السياسية ومشروعيتها مما يمكنها من مواجهة الفساد الذي يؤثر على فعالية ومردودية الحكومة، كما تتميز دولة المؤسسات بقدرتها على توفير الخدمات والحاجات الأساسية لمواطنيها بكل شفافية ومسؤولية، ومن هذه الخدمات: توفير النظام، تصحيح اخفاقات السوق (مخلفات اقتصاد السوق)، توفير السلع العامة الضرورية، إعادة توزيع الموارد من أجل تحقيق الرفاهية. كما أنّه من الضروري لتقوم بدورها وتماشيا مع اقتصاد السوق أن تعتمد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال مخططات وسياسات تعديل هيكلي لمواجهة المشاكل والسير قدما لتحقيق التنمية.

من المهم أن تواكب هذه الإصلاحات الاقتصادية إصلاحات أخرى اجتماعية تتماشى معها بتنشئة أفراد المجتمع على ثقافة سياسية مساهمة (قيم ديمقراطية و قيم تعبّر عن خصوصيتنا الثقافية)، كما يجب أن ترفق بإصلاحات سياسية و مؤسسية و معيارية تشمل إعادة هيكلة السياسات، و تنظيم السلطة بشكل متناسق و متجانس، لبناء مؤسسات فاعلة و ذات جودة تسعى للتقليل أو القضاء على ميل موظفيها للتعامل بالرشوة، و هذا من خلال إدراك أحسن و أفضل الممارسات لمكافحة الفساد بإجراء دراسات جدوى، و أن تسود المجتمع قيما و مبادئ ثقافية مناهضة لهذه التعاملات و أن تتسم النخبة بهذه القيم و تسعى لترسيخها و أن لا تعتبر المناصب وسيلة للإثراء الشخصي، و هذا ما يتطلب ارادة سياسية حقيقية و صارمة لبناء دولة المؤسسات و نشر قيم و مبادئ الشفافية و المحاسبة و تحمّل المسؤولية و مكافحة الفساد.

¹) – Anastassiya Zagainova : Les Défis de la Corruption dans les Pays en Transition, Revue NAQD, N 25, Alger, Centre National du Livre, 2008, P. 29-33.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

(2) ترسيخ مبادئ دولة القانون:

بناء دولة القانون يمثل تحدي كبير ودعامة أساسية في إطار سياسات مكافحة الفساد، فهو يمثل في الوقت نفسه:

- عملية تحديث سياسي من خلال استقلالية السلطات والفصل بينها لتكوين مؤسسات مستقرة وضامنة للديمقراطية.

- وإنشاء لتسيير شرعي وعقلاني لمؤسسات عامة، شرعية واعية بمسؤوليتها تجاه المجتمع وتسعى لتحقيق المصلحة العامة وفق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع.

وهذا ما ركّز عليه ألوند و كولمان (Almond et Coleman) في تناول مفهوم التنمية، باعتباره يركّز على الاختلاف البنائي المؤسسي لمختلف السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية و تخصّصها، و على ثقافة سياسية قائمة على المساواة و مبادئ الديمقراطية، وزيادة قدرة النظام السياسي.

كما أنّ اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات أين لكل سلطة اختصاصها وصلاحياتها، يمنع استبداد أي منها على الأخرى و يضمن حريات وحقوق الأفراد وخاصة حقوق الإنسان، وبالموازاة مع هذا من المهم إنشاء إطار قانوني مستقر يوفّر الأمن وله القدرة على حل القضايا المستجدة (يمكنه التنبؤ)، و يتضمّن جهاز قضائيا نزيها، مستقلا، و فعّالا نستطيع الوصول إليه كلما نحتاجه، و هو بهذا يعمل على ضمان و حماية حقوق الإنسان و ينشرها و حرّية التعبير و حق المشاركة في رسم السياسات العامة¹، و لضمان الجديّة و حسن سير العمل على موظفيه و رجال القضاء أن يكونوا مؤهلين و ذوي كفاءات و خبرة.

وفق مؤسسة دولة القانون التي تقوم على إعادة هيكلة المؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات والاستقلالية والنزاهة خصوصاً السلطة القضائية، والتوافق القيمي (حرّية، نزاهة، مساءلة، شفافية، سيادة القانون) بين مختلف مكونات الدولة من مؤسسات رسمية ومدنية، والمجتمع ككل نتوصّل إلى مكافحة الفساد والقضاء عليه.

ومن المداخل التي يتم الاعتماد عليها لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة نجد²:

¹) - Direction du Développement et de Coopération : Combattre la Corruption, Berne, DDC, 2006, P. 9.

² - بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

المدخل الوقائي وهو يمثل مجموع القواعد والمعايير المنظمة للسير الحسن، و هي تمثل ميثاق تعزيز النزاهة أو مدونات للسلوك الحسن، و تعتمد هنا الدول على أجهزة رقابية لرصد جيوب الفساد و كشفها، كما يمكن الاعتماد على توسيع المشاركة و اشراك وتمكين الجمعيات و المجتمع المدني من دوره في المساءلة و المراقبة بكل شفافية. كما نجد المدخل العقابي فرغم أهمية الوقاية إلا أنّ الردع مهم أيضا لمعاقبة ومحاسبة المفسدين وهذا يعني وجود قوانين وعقوبات صارمة وراذعة لمكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار واعتمادا على هذه المداخل تتنوع الوسائل والسياسات المعتمدة لمحاربة الفساد، كما أنّه من المهم تبني استراتيجية متكاملة يشارك فيها مختلف الفواعل بتحملهم المسؤوليات والأدوار التي تقع على عاتقهم للتصدي لهذه الظاهرة، ومن بين الإصلاحات التي يمكن تبنيها للوقاية منها وإيقاف زحفها نجد:

(1) **الإصلاحات السياسية :** وهذا من خلال إرادة سياسية تسعى لتكريس ونشر قيم الديمقراطية و توسيع دائرة الرقابة و المحاسبة من جانب المجالس التشريعية والأجهزة والهيئات الرقابية، مع التأكيد على أهمية تداولية السلطة على كل المستويات وهذا حتى لا يعيش الفساد مدّة طويلة، خصوصا إذا تمّ الاشتباه بمعاملات فاسدة و لكي لا يتم التستر عليها، كما أنّه من الضروري تدعيم دور منظمات المجتمع المدني في المراقبة والمساءلة، ولوسائل الإعلام دور مهم في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال تسليط الضوء على مختلف قضايا الفساد و كشفها، وهذا للتّحسيس بخطورتها وآثارها وضرورة محاربتها، كما يجب أن تتم هذه العمليات بكل شفافية و يشارك فيها الجمهور و القيادة السياسية* على حد سواء،

* وحتى تكون هذه القيادة السياسية فعالة في مكافحة الفساد وخدمة المصلحة العامة من المهم أن تتصف بمجموعة من المعايير ومنها: 1- الإيثار: حيث من المهم أن الذين في المناصب العامة يتخذون قرارات تتعلق فقط بالمصلحة العامة، وليس لتحقيق مكاسب مالية ومادية أخرى لأنفسهم أو لعائلاتهم أو لأصدقائهم. 2- النزاهة: على من يتولون المناصب العامة ألا يضعوا أنفسهم تحت أي التزام مالي، أو التزام آخر لأفراد خارجيين أو منظمات قد تؤثر على أدائهم لواجباتهم الرسمية. 3- الموضوعية: الاعتماد على الجدارة والاستحقاق في اتخاذ إجراءات التعيينات العامة، إحالة العقود، إعطاء المكافآت والمنافع للأفراد. 4- المحاسبة: أصحاب هذه المناصب مسؤولون عن نتائج قراراتهم وأعمالهم أمام الجمهور ولهذا يجب أن يخضعوا أنفسهم لأي تدقيق يتناسب مع المنصب. 5- الانفتاح: من الضروري أن يكونوا منفتحين قدر الإمكان وأن تتسم أعمالهم بالشفافية، وأن يقدموا أسبابا لقراراتهم، وأن لا يقيّدوا المعلومات إلا إذا تطلّبت المصلحة العامة ذلك. 6- الأمانة: وتعني تحمّل الذين يشغلون المناصب العامة واجب الإعلان عن أي مصالح

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

ومن المهم هنا توقّر الضّمّانات القضائية اللازمة لحصانة و حماية الصحفي والمبلّغ، وتتطلّب هذه العمليات نفساً طويلاً ومثابرة لأنّ الإصلاح عملية مستمرة ومتطوّرة وطويلة المدى لتحقيق الأهداف المنتظرة منها.

(2) الإصلاحات الإدارية والمالية: وهذا من خلال وضع قواعد وضوابط لمنع التداخل بين

الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي، واتخاذ مناهج حديثة و فعّالة في خدمة الشعب، من خلال القضاء على الثقل البيروقراطي و الإجراءات الإدارية الكثيرة، إضافة إلى اللامركزية الإدارية وفتح المجال أمام الجهات المحليّة لتقوم بدورها دون الرجوع إلى الإدارة المركزية¹، و من الإجراءات أيضا التي تمكّن من تحسين الخدمات ومكافحة الرّشوة نجد آلية الصمت الإيجابي و الذي يعني تعميم الإجراءات والتكاليف على جميع المكاتب والإدارات الحكومية والتي عليها تعليق ملصقات توضّح العمل الورقي المطلوب والتكاليف الصحيحة لكل معاملة، وهذا لمنع الموظّفين من المطالبة بالرشاوى، وتطبّق هذه الآلية أيضا عند تقديم المواطنين لطلب الحصول على رخص مهنية أو تسجيل سيارات أو شهادات حكومية، حيث تعتبر طلباتهم موافق عليها بشكل آلي إذا لم ترفض مثلا خلال 15 يوما وبهذا يكونون في مئى عن دفع الرّشوة (وقد تم اعتماد هذه الآلية في بوليفيا 1998م و أنت بشارها)².

(3) الإصلاحات الجبائية: حيث نجد أنّ النظام الجبائي يعاني في الجزائر، فهو معقّد

ومنخفض الفاعلية، وقد أرجع المختصون هذا الوضع لما يشوب هذا المجال من فساد (الغش، الرّشوة، التهرب الجبائي) ومن أهم الإصلاحات التي يمكن أن تمسه:

- من المهم أن يعبّر النظام الجبائي عن العدالة الاجتماعية، وأن يوزّع بشكل عادل ومرحلي على كل الأشخاص الخاضعين للضريبة، والتي تمثّل أداة لتشجيع الأنشطة الإنتاجية، من أجل تمكين المؤسسات الصناعية والفلاحين من تطوير دخلهم، ولتكون فيما بعد على تمويل نفسها لتوسيع نشاطها والمساهمة في النمو الاقتصادي.

خاصة تتعلق بواجباتهم العامة و اتخاذ الخطوات لحل أي تضاربات تنتج بطريقة تحمي المصلحة العامة. في: (بوب جيريبي، مرجع سبق ذكره، ص 34.)

¹ - محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعايره، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² - بوب جيريبي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- الالتزام بالشفافية في جميع العمليات الجبائية، واتخاذ اجراءات من أجل تبسيط الضرائب واعتماد تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تكوين وتأهيل الموظفين، وتضفي هذه الإجراءات فاعلية في محاربة الفساد والتهرب الضريبي.
- اعتماد نسق جبائي جديد لامركزي محلي من أجل تمكين المناطق من التحكم والتصرف في مداخيلها الخاصة، من أجل تحقيق تنمية محلية، في حين البلديات قليلة المردودية يتم تدعيمها في إطار التضامن الوطني.
- وفي ما يخص النفقات في الميزانية ذات الأصول الجبائية، فذلك يجب أن يخضع لأهداف ذات مصلحة عامة تفاضلية على اعتبار أنّ مقاومة الفقر وتحسين أوضاع المجتمع تعتبر أولوية مطلقة.¹

و يمكن ترجمة مختلف هذه الإصلاحات على أرض الواقع من خلال استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد في الجزائر، تضم مختلف الفواعل من مؤسسات رسمية و مجتمع مدني ووسائل إعلام و القطاع الخاص و تتمثل في ما يلي²:

فيما يخص مسؤوليات المؤسسات الرسمية والإصلاحات التي من الضروري تبنيها:

القيام بإصلاحات إدارية من شأنه التقليل من إمكانية وقوع تجاوزات أو معاملات يشوبها الفساد: و يكون هذا من خلال تبسيط وتخفيف الإجراءات و الشروط، بالحد من السلطة التقديرية للمسؤولين من خلال ميكانيزمات التدوير التوظيفي "La Rotation" لمنع تجذّر الفساد و كشفه، كما يجب أن تكون الترقية على أساس الأداء والاستحقاق وليس المحسوبية و المحاباة، و هذا مع تدعيم آليات الرقابة الداخلية، كما على الدولة فتح المجال أمام المواطنين والاستماع إليهم و التحاور معهم مثل أيام مفتوحة على البرلمان ، إمكانية التواصل مع النواب أو لجان مختصة أثناء بث الجلسات من خلال مختلف تكنولوجيات الاتصال لطرح انشغالاتهم. كما يمكن القيام بورشات عمل مفتوحة لتدارس والبحث حول واقع الفساد في البلد وكيفية الحد من انتشاره والقضاء عليه، و هذا بمشاركة مختلف فواعل المجتمع و المختصين و هذا ما يضيف مصداقية على عمل السلطات و يزيد من ثقة الشعب، كما يدعم فكرة العمل التشاركي في مواجهة المشاكل التي تواجهها البلاد، إضافة إلى العمل

¹) - عبد الحميد براهيمي: دراسة حالات عربية: حالة الجزائر، في إسماعيل الشطي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 874-875.

²) - Direction du Développement et de Coopération, op.cit., pp. 10-12 .

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

على تحسيس الموظفين في قطاعات الشرطة، الضرائب والجباية، الصحة، التعليم بثقل مهامهم وضرورة ممارستها بكل أمانة وتشجيعهم كلّما قاموا بذلك للاقتداء بهم.  الاعتماد على وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات الحديثة لأنها تدعم شفافية الحكومة وتزيد الثقة بها: إنّ اعتماد مثل هذه الوسائل على مستوى الإدارات العمومية والمعاملات والخدمات، وخصوصا على مستوى الصفقات العمومية يزيد ويعزز من شفافية تعاملات المسؤولين، ويزيد من قدرة استجابة السلطات.

 تعزيز وتطوير إدارة المالية العامة على المستوى الوطني والمحلي، يعتبر عنصرا أساسيا في مكافحة الاختلاس والرشوة: يمكن التقليل من إمكانيات الرشوة والمعاملات الفاسدة من خلال شفافية الحسابات العامة، وباعتماد نظام المنافسة والحوافز في القطاع العام، إضافة إلى تحسين المهارات المحاسبية وتعزيز آليات الرقابة الداخلية.

 من المهم تعزيز و دعم الهيئات المستقلة للرقابة و المساءلة لتقوم بدورها في مكافحة الفساد، مما يكسبها مصداقية أمام الشعب والسلطات العامة، كما يجب ان تمارس عملها بكل حرية و استقلالية من خلال عدم تدخّل أي طرف لتؤتي المجهودات بثمارها، و من هذه الهيئات الموجودة في الجزائر نجد: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و الديوان المركزي لقمع الفساد، إضافة إلى مجلس المحاسبة و الذي تم تفعيل دوره في تحقيق الحكم الراشد و الشفافية في تسيير الأموال العمومية من خلال التعديل الدستوري لعام 2016م في الفقرة الثانية من المادة 192، و من الضروري هنا أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية في مزاولتها نشاطها للوصول إلى النتائج المرجوة في محاربة هذه الظاهرة بالإضافة إلى وجوب توفر¹:

- دعم سياسي قوي وعلى أعلى المستويات في الحكومة.
- موارد مالية كافية للقيام بالمهام الموكلة إليها.
- استقلال سياسي وعملياتي للتحقيق حتى مع أعلى المستويات.
- سلطات كافية للوصول إلى الوثائق واستجواب الشهود.
- قوانين وتشريعات تجرّم الإثراء غير القانوني.

¹ - بوب جيربي، ترجمة باسم سكجها: مواجهة الفساد.... عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، مرجع سبق ذكره،

- قيادة ذات كفاءة وعلى درجة كبيرة من النزاهة.

✚ تعزيز دور البرلمان في "الكبح و الرصد" "Frein et Contrepouvoirs" مما يساهم بطريقة غير مباشرة في مكافحة الفساد: للجان البرلمانية دور مهم تقوم به في محاربة هذه الظاهرة نظرا لما تتلقاه من تقارير دورية من الأجهزة المختصة بالتدقيق و المراقبة مثل: مجلس المحاسبة..... الخ، و التي يتم معالجتها و تباحثها في ما بعد من طرف الغرف البرلمانية حسب الاختصاص.

✚ الاعتماد على نظام مختص في التحكيم و المحاسبة "Ombudsman" * يمكن للعامة اللجوء إليه للإبلاغ عن حالات سوء التسيير أو تسجيل الشكاوى (نظام المحقق في الشكاوى ضد موظفي الدولة) و يقوم أيضا بإعداد و وضع مدونات قواعد السلوك و معايير أخرى التي تطبق على مستوى الإدارة، و في هذا الإطار يجب أن يتسم هذا النظام بالاستقلالية والصلاحيات الواسعة للقيام بمهامه على أحسن وجه، و تتحدد مسؤولياته أمام البرلمان فقط .

✚ إعداد قوانين العقوبات ونصوص تشريعية تتمحور حول: تنفيذ وتطبيق الإجراءات الجنائية المتخذة ضدّ المعاملات الفاسدة والفساد لأنّه يعتبر أمر مهم لمكافحة، كما أنّه من المهم أن تتوافق هذه القوانين والتشريعات مع مختلف بنود الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وافقت عليها الدول وصادقت فمثلا نجد أنّ الجزائر وافقت وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

* يعدّ نظام الأمبودسمان أحد الأساليب المبتكرة للرقابة والمحاسبة التي يقوم بأدائها جهاز مختص ينشأ بموجب الدستور، أو بأداة تشريعية تصدرها الهيئة البرلمانية، ويعود ظهوره إلى سنة 1809 م بالدول الاسكندنافية ثم تم تعميم فكرته على الكثير من دول العالم (Dictionnaire Français Larousse)، وتختلف تسميته فنجد: المفتش العام، المدعي العام، المفوض العام، ويترأسه موظف عام ذو مستوى عالي من الحرفية والكفاءة والاستقلالية. ويمكن أن تترأسه هيئة من المفتشين و ليس شخصا واحدا لضمان الجديّة. انظر (عماد الشيخ داود: الشفافية و مراقبة الفساد، في إسماعيل الشطي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 156-157).

و قد عُرف هذا النظام أيضا في الحضارة الإسلامية في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلّم : بديوان المظالم و تجلّى أكثر في عهد الخلفاء الراشدين خاصة أبو بكر الصديق و عمر بن الخطاب و عمر بن عبد العزيز من خلال نظرهم في شكاوى الناس ضد الولاة و الأمراء و تأسّس كديوان مستقل في العصر العباسي.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

كما يجب اتخاذ اجراءات حازمة ضدّ تبييض الأموال، والجريمة المنظمة والإنجار بالبشر وتهريب السلع، وأن تتم معاقبة مرتكبيها، ويكون ذلك من خلال: تجميد الأرباح غير المشروعة المودعة بالبنوك في الخارج، وأن يتم استعادتها من خلال تدخل قضائي واجراءات محدّدة وخاصة تعتمد عليها البلدان المعنية بالفساد بالتعاون مع الدّول المستقبلية لهذه الأموال في بنوكها.

ضرورة أن يكون القضاء مستقلا ويمتلك وسائل تمكّنه من القيام بمهامه بكل فعالية ونزاهة من أجل الخروج من دوامة الإفلات من العقاب: من الضروري السعي لمنع انتشار أو وصول الفساد إلى الجهاز القضائي وهذا من خلال اعتماد هيئات داخلية للتحقيق، وأن يكون العلاقة بين السلطات العامة قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات والقضاة مستقلين ويمتلكون كافة الصلاحيات اللازمة والضمانات لمزاولة مهامهم، فضلا عن توفير آليات فعالة لتقديم الشكاوى والاستئناف.

هذا فيما يخص السلطات العامة وما يجب أن تلتزم به في سبيل محاربة الفساد بمختلف أشكاله، أما فيما يخص مسؤوليات المؤسسات المدنية بمختلف فواعلها من مجتمع مدني ووسائل إعلام وقطاع خاص فنجد:

على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته مطالبة السلطات بتوضيحات وتفسيرات عن عملها وكيفية أدائها وما مدى تحقّق الأهداف المسطّرة بمعنى مساءلتها ومحاسبتها عما حقّقته، وما مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية والمالية تجاه المجتمع، وهذا من خلال عدّة آليات: المشاركة وفق مختلف الصيغ في وضع وإعداد الميزانية، مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة والإنصاف في وضع الموازنة وهو ما يعرف بـ "جندرة الميزانيات"، وأن يكون المحلّفين في المحاكم من المواطنين، الاعتماد على نظام خاص ووسائل تمكّن المواطنين من تتبّع النفقات العمومية ومراقبة وتقييم الأداء، تعتبر من الوسائل المهمة التي يتم الاعتماد عليها لمتابعة ومراقبة العمل الحكومي في مختلف مراحل إعداد الميزانية العامة.

ويمكن التحكّم أكثر في هذه التدابير وتكون ذات فعالية أكبر كلّما اعتمدنا على مبدأ اللامركزية في التسيير، لأنّه يمكنّ ويسهّل أكثر المشاركة والمراقبة المحليّة مما يمكنّ من الحصول على معطيات أقرب للواقع وبالتالي تحقيق نتائج ايجابية من العملية.

من الضروري توعية أفراد المجتمع واعلامهم بحقوقهم وواجباتهم، لأنها تعدّ وسيلة لدفعهم لتحمل المسؤولية ومطالبة السلطات الحكومية بتحقيق احتياجاتهم، فتربية النشء على فكرة المواطنة وتحمل المسؤولية يمكن أن يحدث تغييرا ايجابيا في سلوكهم ويطوّره بصفة تدريجية ودائمة. مثلا الترويج لحملة وطنية عبر المدارس أين يطالب التلاميذ والطلبة بالكتابة حول مواضيع عن الرشوة، الغش أو الفساد بصفة عامة وأضراره وآثاره المدمرة على الوطن، والبحث عن كيفية محاربته.

و هذا من أجل العمل على خلق بيئة نزيهة قوامها الأخلاق، ولهذا من الضروري تنشئة الأجيال على قيم ثقافتنا العربية الإسلامية التي تزخر بالأخلاق الحسنة و السلوكيات المناهضة للفساد، و التي أسّس لها ديننا الحنيف إذ نجد العديد من الآيات القرآنية تنهى عن الفساد و تحرّم مختلف المعاملات الفاسدة و تنوّد بالعقاب، و منها قوله تعالى : " تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض و لا فسادا و العاقبة للمتقين" الآية 83 سورة القصص، و في تحريم الرشوة نجد قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل و تدلّوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم و أنتم تعلمون" الآية 188 سورة البقرة.

الوصول إلى المعلومات و التي تعدّ وسيلة مهمّة في كشف و فضح مختلف قضايا الفساد، ولذلك من الضروري تعزيز حرية و استقلالية و قدرات وسائل الإعلام و تكنولوجيا الاتصال لتناول هذه القضايا بكل احترافية و مهنية¹، للتقليل من انتشار هذه الظاهرة و القضاء على التعاملات الفاسدة و الذي يكون من خلال الاعتماد على الخبرة و الكفاءة في التحقيقات للكشف عن الانتهاكات، و هذا بتكوين و تدريب الصحفيين المحقّقين مع توفير الحماية القانونية لهم لممارسة مهامهم بكل حرية و وفق أخلاقيات المهنة، مثلا: القيام بدراسات استطلاعية تمكّن الجمهور من الاطلاع على ما يدور من حوله في المؤسسات العمومية من استغلال للمال العام أو مظاهر الرشوة. عرض قيم مؤشّر مدركات الفساد عبر سنوات مختلفة للكشف عن حقيقة الأوضاع مما يدفع المواطنين للمطالبة بالإصلاحات ومعاينة ومحاسبة الفاسدين.

¹)-OSCE, op.cit., pp. 179-180.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

كما يمكن للجمعيات المهنية المختصة (شباب، دينية) والجماعات الضاغطة والأوساط الأكاديمية من المساهمة وتقديم دعما مفيدا، إذا تحالفت وشكّلت ائتلافات لتشخيص الأوضاع ومناهضة هذه الظاهرة الخطيرة.

وفيما يخص دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد فيكون بالاعتماد على مدونات قواعد السلوك الحسن من خلال تحسين الشفافية والنزاهة داخل الشركات، اعتماد مبدأ التنافسية في تسيير الأعمال، الشفافية في منح الصفقات العمومية، كما أنّه من الضروري مساعدة المؤسسات الصغيرة لتفادي اتجاهها لتقديم الرشاوى من خلال الضغط على الحكومة و مختلف الإدارات العمومية للعمل وفق معايير الفعالية والشفافية.

كما نجد أيضا من بين الاستراتيجيات التي من المهم تبنيها لمحاربة هذه الآفة الخطيرة والتي تقع على عاتق مختلف الفواعل من مؤسسات الدولة و المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتمثل في تنشئة أفراد المجتمع على ثقافة قانونية قوامها العلم بالقوانين واحترامها، وهذا من خلال إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم (الحريات العامة و أساليب ممارستها والقيود الواردة عليها)، نشر ثقافة وقيم العدالة ومكافحة الفساد، ويكون هذا بالتوعية القانونية وتنظيم ملتقيات وحملات مكثفة وحتى اعتماد مبادئ القانون ضمن المواد التعليمية لتنشئة الأجيال الصاعدة عليها، فالثقافة القانونية تعدّ أحد الروافد المهمة التي تقوي شخصية الفرد وتجعله قادرا على مواجهة الحياة بغير جهل¹، وليكون مواطنا صالحا يحترم القانون، لأنّ القواعد القانونية هي مجموعة الأحكام التي تنظّم سلوك المجتمع في مختلف ميادين الحياة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية)، من خلال الأطر والقواعد التي ارتضتها الجماعة لنفسها، وهذا ما يتطلب احترام القانون والعمل وفقه مما يمكن من الحد من التعاملات الفاسدة والمشبوهة وينشر الأمن والاستقرار في الدولة وبالتالي تحقيق التنمية.

¹ (- حيدر عبد الرضا الظالمى: الثقافة القانونية و أهميتها للإنسان، على موقع <http://www.al-hodaonline.com/np/21-9-2010/thmn/1a11l1pf.htm> ، تم الاطلاع يوم 2017/07/3، على الساعة 21:00

تعتمد هذه الإستراتيجية لنشر الثقافة القانونية على دعامتين أساسيتين و متلازمتين و هما: ثقافة العلم بالقانون و ثقافة احترام القانون¹، في ما يخص ثقافة العلم بالقانون فتعني الإلمام و معرفة القواعد و البديهيات القانونية التي تعينه على أخذ فكرة عن القوانين التي تسيّر حياته، وهذا ما يساعد على خلق عقلية منظمة قادرة على التناول العلمي للمشكلات التي قد يواجهها، وهذا ما يضبط تصرفاته وانفعالاته فيكون أكثر تعقلاً.

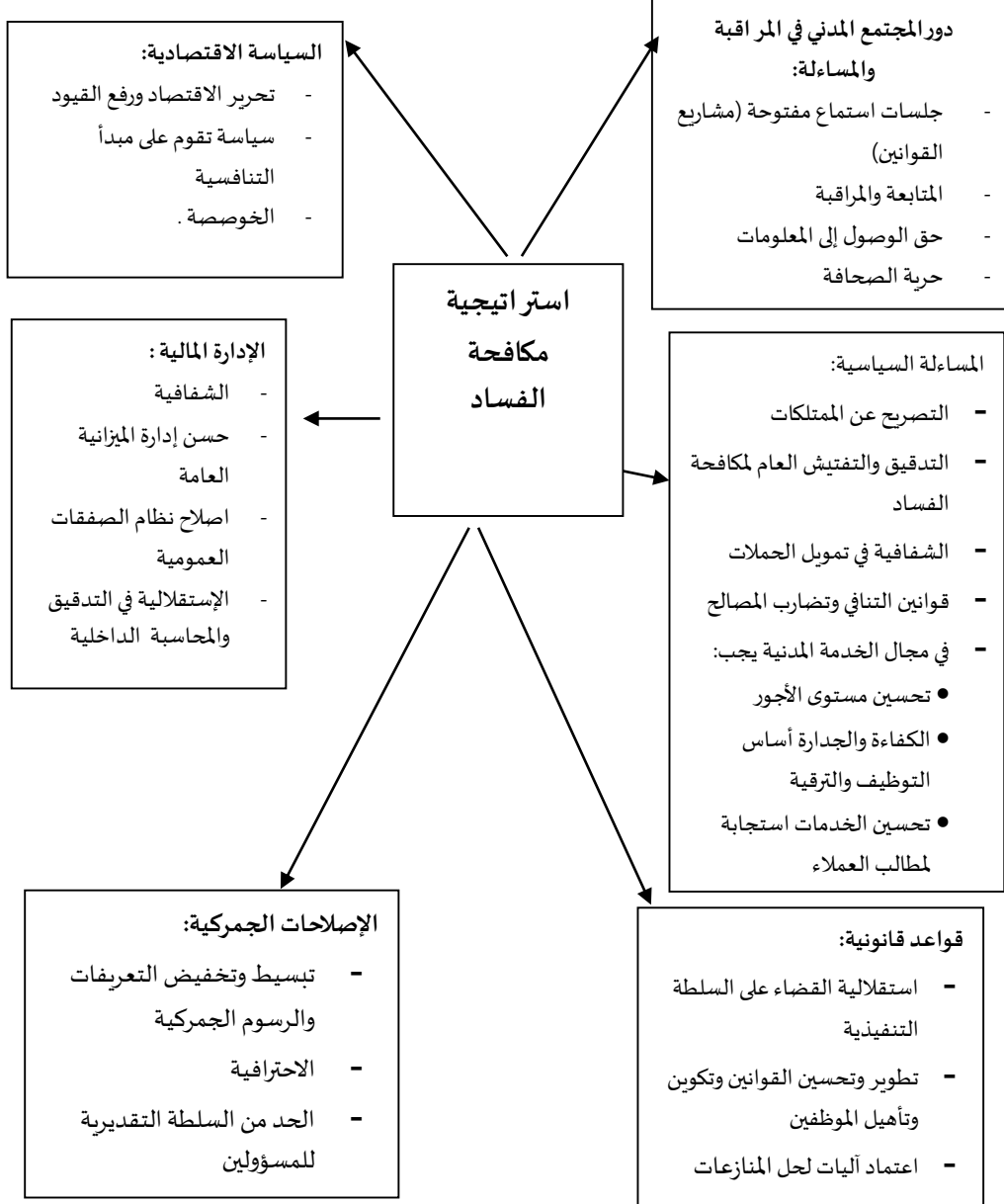
أما ثقافة احترام القانون فهي: الهدف الأساسي من تعلّم المبادئ القانونية و إلا تصبح الثقافة القانونية غير عملية و مجرد كلمات و نصوص، في حين يجدر أن تكون تكويننا أصيلاً و معتقداً راسخاً يوجّه الفرد دائماً إلى ضرورة احترام القانون و جعله مرشداً لسلوكه، و تقع مسؤولية هذا على الجميع (السلطات، المؤسسات التربوية و التعليمية، الأسرة، وسائل الإعلام،..... إلخ)، و هذا من خلال عملهم في إطار منظومة قانونية يكون أساس التصرف فيها هو احترام القانون و العدالة و المساواة، و هذا ما يقدّم القدوة و المثل، فتتحول هذه النصوص القانونية إلى عادات تحكم علاقات الأفراد فيعم الاستقرار.

كما وضع البنك الدولي استراتيجية متكاملة أيضاً من أجل مكافحة الفساد والسيطرة عليه، ركّز فيها على العمل وفق القانون والمساءلة السياسية وعلى مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والجمركية إضافة إلى وسائل التي يعتمد عليها المجتمع المدني لمحاربة هذه الظاهرة، والتي تتلخّص من خلال المخطط التالي الذي وضعناه من خلال عمل مؤسسة البنك الدولي في مجال مكافحة ومراقبة الفساد:

¹ - بوحنية قوي وآخرون: المجتمع المدني المغربي ورهانات الإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص 343-344.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

الشكل رقم 1: السيطرة على الفساد: نحو استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد



World Bank Institute: Controlling Corruption: Towards an Integrated Strategy, Washington, D.C, 2000, P. 11.

كما أنّ لمنظمة الشفافية الدولية تصوّر خاص لمكافحة الفساد، و تتمثّل في اعتماد فكرة بناء نظام نزاهة وطني يقوم على الشفافية و المساءلة، من خلال تضافر جهود مختلف الرّكائز المؤسسية وفق قواعد و ممارسات خاصة لكل منها، و هذا من خلال أعمدة النزاهة و التي يوضّحها الشكل رقم 2 أما في ما يخص تعريف هذا النظام للنزاهة فهو: " بمثابة رؤية شاملة للإصلاح و هذا من خلال العمليات الحكومية (موائيق، مبادئ للقيادة و تغييرات تنظيمية، اصلاحات قانونية و اخرى إجرائية)، الإصلاحات المدنية، و هو نظام يسعى إلى تقسيم السلطة بين مختلف الفواعل و بكل فعالية لكي لا تكون حكرا على أحد و لتتحمل كل جهة مسؤولياتها، كما يقوم على الصحافة الحرة التي تحترم ضوابط و أخلاقيات المهنة، القضاء المستقل، آليات المحاسبة، يدير تضارب المصالح و يحدّ من الأوضاع التي ينشأ فيها التضارب، و يقوم هذا النظام على المحاسبة و الشفافية و المشاركة و النزاهة و يشمل :- الأجهزة أو الإدارات الحكومية، - عمل الحكومة بموجب القانون مع حماية المواطنين من التعسف بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، - استراتيجيات تنمية تأتي بالفوائد للأمة ككل و خاصة الأفراد الأكثر فقرا و ضعفا"¹. وقد تم تمثيل هذه العناصر المكوّنة لنظام النزاهة الوطني بالأعمدة الرئيسية المهمة لدعم البناء وتحقيق الأهداف والشكل التالي يوضّح ذلك

¹ (- بوب جيريمي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

الشكل رقم 2 : عناصر نظام النزاهة الوطني

نزاهة وطنية

تنمية مستدامة

سيادة القانون

نوعية الحياة

السلطة التشريعية

السلطة التنفيذية

السلطة القضائية

المدقة، العام

المحتسب

هكالات رقابية

الخدمة العامة

هسائا، الاعلاد

المحتمم المدنر

القطاع الخاص

الممثلون الدوليون

الوعي العام

قيم المجتمع

المصدر: بوب جيريمي، ترجمة باسم سكجها: مواجهة الفساد.....عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، مرجع سبق ذكره، ص42.

يوضّح لنا هذا الشكل ميكانيزم عمل هذا النظام و العناصر أو الأعمدة الرئيسية التي تكوّنه، فهو يسعى لمعالجة الفساد من خلال العلاقات المتبادلة أو الاعتماد المتبادل الفعّال ضمن نهج كلي وشامل، ليس بالتركيز على اصلاح مؤسسة منفصلة مثل القضاء أو الإدارة، وإنما يقوم على تكامل و تفاعل مختلف المؤسسات الرسمية والمدنية والدولية، وهذا سعيا لتحسين نوعية الحياة وارساء دولة القانون تحقيقا للتنمية المستدامة، و هذا كلّه يرتكز على قيم المجتمع (عدل، مساواة، نزاهة، حرّية، إيثار،

أمانة، صدق، موضوعية، مساءلة، شفافية) و وعيه بضرورة محاربة الفساد بمختلف أشكاله، و بأهمية مشاركة الجميع و تحمّل المسؤولية لتحقيق الهدف المنشود. إضافة إلى هذا نجد أنّ كل عنصر من هذه العناصر المشكلة لنظام النزاهة يرتبط بمجموعة من القواعد و الممارسات التي تشكّل الأدوات المركزية لعمل كل عنصر، و تعمل معا بشكل متفاعل و متكامل وفق قواعد أساسية، و في حالة تعثر أو فقدان أي منها يختل التوازن و تقلّ الفعالية، كما يعبر غياب هذه القواعد و الممارسات عن ضعف في النظام، لذا من الضروري تجسيدها و ليس شرطا أن تقتصر مثلا الممارسة على عمود رئيسي واحد إنّما يمكن أن تشمل أكثر، و لكن تم التركيز عليها أين تكون أبلغ، فحرية التعبير مشتركة بين وسائل الإعلام و بين المجتمع المدني، و السجلات معتمدة من المحتسب و من لجنة الحسابات، و الجدول التالي يبيّن لنا هذه العناصر أو الأعمدة الرئيسية و مختلف ممارساتها و قواعدها، و التي بتكاملها تشكّل منظومة متماسكة لبناء نظام النزاهة الوطني .

الجدول رقم 1 : الأعمدة المؤسسية وممارساتها وقواعدها المركزية

العمود المؤسسي	القواعد والممارسات المركزية المطابقة
السلطة التنفيذية المجلس التشريعي / البرلمان لجنة الحسابات العامة (في المجلس التشريعي) المدقق العام / هيئة الرقابة العامة الإدارة الحكومية القضاء وسائل الإعلام	قواعد تضارب المصالح انتخابات حرة ونزيهة سلطة لمحاسبة كبار المسؤولين إعداد تقارير العلنية أخلاقيات الإدارة الحكومية الاستقلالية والنزاهة والفاعلية حق الوصول إلى المعلومات والعمل بكل حرية (أخلاقيات المهنة) حرية التعبير إدارة السجلات القوانين النافذة والواجبة النفاذ سياسة التنافس وقواعد المشتريات الحكومية مساعدة متبادلة فعالة قانونية/قضائية
المجتمع المدني مؤسسة الوسيط وكالات الرقابة / مكافحة الفساد القطاع الخاص. المجتمع الدولي	

المصدر: بوب جيريبي، ترجمة باسم سكجها: مواجهة الفساد....عناصر بناء نظام النزاهة

الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

من خلال هذا الجدول نجد أنّ كل عمود رئيسي يتميّز بمحدّدات مهمّة يعتمد عليها ليقوم بدوره في إطار نظام النزاهة، وهذا من خلال مجموعة من القواعد و الممارسات فمثلا: السلطة التنفيذية تقوم على قواعد تضارب المصالح فلا يجوز الجمع بين وظيفتين أو مصلحتين قد تؤثر فيه المصلحة الأخرى على السير الحسن للوظيفة التنفيذية و قد تدفعه إلى استغلال منصبه لتحقيقها، أما بالنسبة للسلطة التشريعية فيشترط أن يتم اختيار أعضائها من خلال انتخابات تتسم بالنزاهة و حرّية الاختيار، و القضاء بالاستقلالية والنزاهة وما يجسّد سيادة القانون و دولة الحق، كما نجد المجتمع المدني و الذي من الضروري أن يكون حرا في التعبير عن آرائه و مشاكل المجتمع لتوصيلها للجهات المسؤولة و يكون فعالا في حلّها و هذا ما يتطلب أيضا استقلاليته و عدم خضوعه.....إلخ.

خاتمة:

ان سعي الدّول وراء إرساء مبادئ الحوكمة في تسيير الشؤون العامة هدفه الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية، إلّا أنّ هذه العملية تعترضها العديد من التحدّيات التي عليها مواجهتها، و لعلّ من أخطرها ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه نتيجة لما يخلفه من آثار وخيمة، إذ يعدّ من أكبر معيقات التنمية والتطوّر، لأنّه يخلق تفاوت بين مختلف الفئات و يزيد من اتساع الهوة بين الأفراد بطرق مشبوهة و غير شرعية (الاختلاس، الرشوة، تحويل الأموال العمومية)، وهنا تبرز مكانة دولة المؤسسات والحق والقانون لوقف مثل هذه الممارسات بكل شفافية ومسؤولية، وفق مبدأ المساواة والعدل بين جميع أفراد المجتمع سعيا لخدمة المصلحة العامة.

كما لترسيخ الثقافة القانونية كآلية لمكافحة الفساد أهمّية كبيرة، فهي ثقافة قوامها العلم بالقوانين و احترامها من خلال إدراك المواطنين لحقوقهم و واجباتهم، و هذا بنشر قيم العدالة و مكافحة الفساد و مبادئ الحوكمة، و هذا بالتوعية القانونية و تنظيم ملتقيات و حملات مكثّفة، كما يمكن اعتماد هذه المبادئ ضمن المواد التعليمية لتنشئة الأجيال الصاعدة عليها، فالثقافة القانونية تعدّ أحد الروافد المهمة التي تقوي شخصية الفرد و تجعله قادرا على مواجهة الحياة بكل وعي، فيساهم في مختلف الاستراتيجيات التي تتبناها الدّولة لمكافحة الفساد و يكون فردا فاعلا، هذه الاستراتيجيات التي يشارك فيها كل من

الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و وسائل الاعلام، و لكل منها مسؤوليات و أدوار منوطة بها لرسم خريطة الطريق و السعي قدما لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، ببناء نظام نزاهة وطني يقوم على سيادة القانون، المساءلة الشفافية و محاربة الفساد، و هذا ما يمكن من ترشيد الحكم و تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1- الجاسور ناظم عبد الواحد: موسوعة علم السياسة، ط 1، عمان، دار مجدلاوي، 2009.
- 2- الشطي اسماعيل وآخرون: الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 3- الشيخ داود عماد: الشفافية ومراقبة الفساد، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 4- الظالمي حيدر عبد الرضا: الثقافة القانونية و أهميتها للإنسان، على موقع <http://www.al-hodaonline.com/np/21-9-2010/thmn/1a11l1pf.htm>.
- 5- براهيم عبد الحميد: دراسة حالات عربية: حالة الجزائر، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 6- بلخيري كمال و غزالي عادل: متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي، ورقة مقدّمة في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007.
- 7- بوحنية قوي وآخرون: المجتمع المدني المغاربي و رهانات الإصلاح، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، 2015.

سارة دباغي: ميكانيزمات مكافحة الفساد تكريسا للحوكمة في الإدارة العامة

8- جبريمي بوب، ترجمة باسم سكجها: مواجهة الفساد..... عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، كتاب مرجعي، عمان، منظمة الشفافية الدولية ومؤسسة الأرشيف العربي، 2000.

9- زايري بلقاسم: تحسين ادارة الحكم ومحاربة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، بيروت، 2008.

10- عبد الفضيل محمود: مفهوم الفساد ومعايير، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

11- فهي درويش محمد: مرتكزات النظام الديمقراطي و قواعد الحكم الرشيد، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

12- يحي هشام: مؤشر "مدركات الفساد" 2014: قراءة و مراجعة، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، على الموقع: <https://anbaaonline.com/?p=280682>.

13- يوسف محمد طارق: الثورة هي النتيجة الحتمية لعدم الالتزام بمبادئ الحوكمة، في الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013.

باللغة الأجنبية:

- 1- Corminboeuf Robert : la Gouvernance dans l'administration publique, sur le site : <http://www.optimum.ch/dl/table-ronde/2014-05-22-administrations-publiques/2-etheos-La-gouvernance-dans-l-administration-publique.pdf>
- 2- Direction du Développement et de Coopération : Combattre la Corruption, Berne, DDC, 2006.
- 3- Lakhlef Brahim: La Bonne Gouvernance; Dar el Khaldounia; Alger; Algerie; 2006.

- 4- OSCE : Best Practices in Combating Corruption, Vienna, Office of the Co-ordinator for Economic and Environmental Activities, 2003.
- 5- World Bank Institute: Controlling Corruption: Towards an Integrated Strategy, Washington, D.C, 2000
- 6- Zagainova Anastassiya: Les Défis de la Corruption dans les Pays en Transition, Revue NAQD, N 25, Alger, Centre National du Livre, 2008.